انتقام فظيع

بعد انطفاء ثائرة الثورة التي شبت في العراق سنة ١٩٢٠ ، وجمعت الحكومة العراقية معظم بنادق العشائر التي اشتركت في الثورة ولكن لم يمض زمن طويل الا واصبحت هذه العشائر ملأى بالاسلحة « مما يباع سراً » ولم يبق فيها من رجل وغلام يبلغ الثانية عشرة من عمره الا وله بندقية يحملها في غدوه ورواحه وفي حله وترحاله وعلى اثر ذلك زادت الجرائم زيادة محسوسة . ففي كل ساعة يقتل انسان ، او يجرح آخر ، وفي كل يوم قتال بين عشيرتين تكون الخسارة عشرات من الانفس . ولم تكن الحكومة تحاكم هؤلاء القوم بقانون خاص قد اناطت تنفيذه برجال ادارتها : المتصرفين والقائمقامين من بعدهم ، لحسم النزاع بينهم ، ولامتلأت السجون بالمجرمين منهم ، وهذا القانون كراسة صغيرة ، وفيها مواد قليلة محلقة ، في دعاوى العشائر استمدت من تقاليد البدو القديمة

فالقتل ليس لفاعله عقاب غير الدية المعروفة عندهم بـ (الفصل) . والجرح كذلك له دية (فصل) بنسبة الى موضعه من الجسم وفداحة الضرر الذي يحدث من جرائه كتعطيل عضو ، او عمى عين او غير ذلك .

اما الزنا فعقابه قتل الزاني اذا قبض عليه ذوو الزانيــة ، وان لم يقبضوا عليه ، الزم بأداء مبلغ من المال لم يسمى (الفصل) ايضاً .

وهي (هي الزانية) ، لا مناص لها من القتل ولو تعلقت بالجوزاء تخلصاً من عارها الذي تحمله الاسرة او القبيلة جيلاً بعد جيل .

وهذا المبلغ (الفصل) الذي يجبر الزاني على ادائه دية لتلك الزلة ، والابطاء في تأدية ذلك المبلغ ، كان ولا يزال مدعاة الى انتقام ذوي الزانية بأشنع ما يتصور العقل من انتقامات الهمجية الاولى وتساعدهم في انتقامهم هذا من الزاني او ذويه قبيلتهم وعشيرتهم اذا كانت للزاني قبيلة تحميه اوعصبية تظاهره ، وهنا تشاهد الانتقام بلونه الاشد فكلما سنحت لاحدى الفئتين فرصة اخذت الاخرى اخذ عزيز مقتدر وانزلت بها شديد البلاء .

زنى رجل من اهل قرية (الشنافية) وهي من قرى لواء الديوانية لواء الثورة العراقية